الحكومة تستعد لـ«رمضان» وتشيد بجهود التعاطي مع «أمطار اللاذقية»

توجيه الوزارات بالتنسيق مع الفعاليات الاقتصادية والتجارية والأهلية لإطلاق الأسواق الخيرية وتوفير مختلف السلع

فصل مهام واختصاصات هيئة التفتيش والرقابة المالية

الوطن

طلب مجلس الوزراء من الوزارات المعنية التنسيق مع الفعاليات الاقتصادية والتجارية والأهلية واطلاق عدد من الأسواق الخيرية في المحافظات بأسعار مخفضة وتقديم المساعدات للعائلات الأكثر احتياجاً بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والحرص على توفير مختلف السلع خلال شهر رمضان المبارك، وذلك تعزيزاً لروح المسؤولية الاجتماعية.

وناقش المجلس توصيات اللجنة المشكلة لمراجعة الصكوك التشريعية الناظمة لعمل كل من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية، وطلب إعادة صياغة النصوص القانونية الناظمة لعملهما بما يضمن الفصل الواضح بين مهام واختصاصات كل من الهيئة والجهاز، وتعديل التشريعات النافذة على النحو الذي يضمن تكامل الجهود وتوحيدها من دون أي تداخل، لتتم مناقشتها في مجلس الوزراء واتخاذ ما يلزم بشأنها.

وتناولت الجلسة الأسبوعية للمجلس أمس برئاسة حسين عرنوس، عدداً من الموضوعات الخدمية والتنموية والمعيشية والاستثمارية، شملت التحول الرقمي والدفع الإلكتروني وعمل الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية ومشاريع التحول للري الحديث والمبادرات المجتمعية المطلوبة مع اقتراب شهر رمضان الكريم، إضافة إلى مشاريع الطاقة الشمسية وتنشيط الاستثمار الصناعي في المناطق الحرة وأتمتة المصالح العقارية وغيرها من الموضوعات ذات الأولوية والمتعلقة بعمل عدد من المؤسسات.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة تعزيز جميع الفعاليات الحكومية والمجتمعية في محافظة اللاذقية للتعاطي المباشر مع آثار الأمطار الغزيرة واتخاذ كل الإجراءات الممكنة للتقليل من الأضرار.

واطلع المجلس على واقع الإنجاز في مشروع محطة تصفية مياه سد ١٦ تشرين، الذي شارف على الانتهاء حيث يتم العمل لإنجاز موضوع التحكم الآلي والأتمتة تنشيط الاستثمار بالطاقات المتجددة وتقديم كل التسهيلات في هذا الإطار والعمل لإدخال المزيد من الطاقات المولدة إلى الشبكة، مبيناً أهمية الإسراع بإنجاز كل من السجل التجاري والسجل الصحي ضمن إستراتيجية التحول الرقمي وأتمتة عمل مختلف الفعاليات الخدمية والاقتصادية، وتذليل العقبات أمام مشاريع التحول إلى الري الحديث.

وأعرب المجلس عن التقدير للجهود الكبيرة التي بذلتها برامج الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية وتوسيع الشرائح التي يستهدفها بالدعم والمعونة، إضافة إلى تطوير عمل المصالح العقارية واستكمال أتمتة الصحيفة العقارية خاصة في المناطق التي تعرضت للإرهاب بهدف الحفاظ على حقوق المالكين.

وجدد المهندس عرنوس تأكيد تذليل أي عقبات أمام تنشيط الاستثمار بالطاقات المتجددة وتقديم كل التسهيلات في هذا الإطار والعمل لإدخال المزيد من الطاقات المولدة إلى الشبكة، مبيناً أهمية الإسراع بإنجاز كل من السجل التجاري والسجل الصحي ضمن إستراتيجية التحول الرقمي وأتمتة عمل مختلف الفعاليات الخدمية والاقتصادية، وتذليل العقبات أمام مشاريع التحول إلى الري الحديث.

وأعرب المجلس عن التقدير للجهود الكبيرة التي بذلتها جميع الفعاليات الحكومية والمجتمعية في محافظة اللاذقية للتعاطي المباشر مع آثار الأمطار الغزيرة واتخاذ كل الإجراءات الممكنة للتقليل من الأضرار.

واطلع المجلس على واقع الإنجاز في مشروع محطة تصفية مياه سد ١٦ تشرين، الذي شارف على الانتهاء حيث يتم العمل لإنجاز موضوع التحكم الآلي والأتمتة تنشيط الاستثمار بالطاقات المتجددة وتقديم كل التسهيلات في هذا الإطار والعمل لإدخال المزيد من الطاقات المولدة إلى الشبكة، مبيناً أهمية الإسراع بإنجاز كل من السجل التجاري والسجل الصحي ضمن إستراتيجية التحول الرقمي وأتمتة عمل مختلف الفعاليات الخدمية والاقتصادية، وتذليل العقبات أمام مشاريع التحول إلى الري الحديث.

وأعرب المجلس عن التقدير للجهود الكبيرة التي بذلتها

«المركزي» ينفي تعديل عمولات الخدمات المصرفية

مدير في التسليف الشعبي لـ«الوطن»: عمولات القروض ٢ بالألف وتم توزيع المتعاملين على باقات وشرائح

عبد الهادي شباط

تداولت خلال الأيام الأخيرة شائعات تفيد بأن مصرف سورية المركزي عدل عمولات الخدمات التي تقدمها المصارف العاملة وأن بعض هذه العمولات يصل لحدود ١ بالمئة.

وفي تواصل لـ«الوطن» مع مدير في مصرف سورية المركزي حول الموضوع نفى المدير وجود أي تعميم جديد بخصوص العمولات وأن ما يطبق حالياً في المصارف العامة والخاصة هو استناداً لقرار وتعميم مصرف سورية المركزي الذي أصدره مع نهاية شهر كانون الثاني من العام الجاري حيث كان الهدف من التعميم هو توحيد العمولات وضبطها ضمن حدود محفزة على زيادة التعاملات المصرفية والاستفادة من الخدمات التي تقدمها المصارف وخاصة أن هناك توجهاً واضحاً لدى مصرف سورية المركزي لزيادة فتح الحسابات وتبسيط إجراءاتها والتوسع في تطبيقات الدفع الإلكتروني والتخفيف من تعاملات الكاش.

بينما أكد مدير في التسليف الشعبي أنه لم يرد للمصرف شيء بخلاف التعميم الأخير للبنك المركزي الذي يتم التقيد به لجهة توزيع الخدمات المصرفية ضمن باقات أو شرائح حيث عمل التسليف على توزيع المتعاملين وفقاً لشرائح مثل شرائح المتعاملين من الجهات العامة وشرائح الطلاب وشرائح الحسابات الجارية وعن معدل وقيم العمولات بين أن معظمها لا يتجاوز ٢ بالألف مثل عمولات القروض التي لا تتجاوز ٢ بالألف في حين عمولات الودائع بحدود ١ بالألف.

واعتبر أن تعميم المركزي أسهم في ضبط حالات التباين في تقاضي العمولات بين المصارف وخاصة بعض المصارف الخاصة وأن نظام الباقات أو الشرائح الهدف منه هو توحيد العمولات على حزمة من الخدمات المتشابهة في كلفها.

وكان مصرف سورية المركزي عمم على مواقعه الرسمية القرار رقم ٤٠٨ مع نهاية الشهر الماضي الذي نص على أنه في إطار تأطير وتنظيم ما يتصل بمسائل المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها، وحرصاً من مصرف سورية المركزي على ضمان حصول عملاء المصارف على الخدمات المالية بعدالة وشفافية، صدر التعميم المذكور الذي رسم إطاراً تنظيمياً موحداً للمعايير والإجراءات التي يجب على المؤسسات المالية الالتزام بها عند فرض العمولات على الخدمات المالية التي تقدمها تضمن ما يلي: – قيام المصارف بطرح خدماتها المصرفية للعملاء على شكل باقات تتيح للعملاء الاستفادة من مجموعة من الخدمات المصرفية الموجودة في كل باقة مقابل تحمل عمولة إدارة حساب واحدة محددة بمبلغ مقطوع بحيث تشمل عمليات (السحب- الإيداع- كل الخدمات الإلكترونية والدفع الإلكتروني). – توحيد آلية تحديد العمولات على الخدمات المصرفية تبعاً لطبيعة الخدمة وتكاليف تقديمها – نمذجة بنود العمولات ضمن فئات الخدمات المالية التي تقدمها المصارف.

والاتصالات ترفع أسعارها أيضاً

عربش لـ«الوطن»: عندما نتحدث عن كلف التشغيل علينا أن نقارن دخل المواطن السوري مع دخل الدول المجاورة؟!!

رامز محفوظ

عدل مجلس المفوضين في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد أجور خدمات الشركة السورية للاتصالات ومزودي خدمات الانترنت، حيث تمت زيادة كل من خدمات الاتصالات الأساسية وخدمات القيمة المضافة بنسبة ٣٥ بالمئة، على أن يتم البدء بالعمل بالأسعار الجديدة اعتباراً من مطلع آذار القادم.

وأوضحت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد أمس أن قرار الرفع جاء في إطار متابعتها لسوق الهاتف الثابت وخدمات الانترنت وفي ضوء ارتفاع الكلف التشغيلية والتأسيسية للشركة السورية للاتصالات ولضمان استمرار الشركة في تقديم خدماتها للمواطنين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الخبير الاقتصادي الدكتور شفيق عربش أنه تم رفع أجور خدمات الاتصالات عدة مرات وهو الأمر الذي شكل عبئاً كبيراً على المواطنين، متسائلاً ما الغاية من رفع خدمات الاتصالات عدة مرات بفترات متقاربة؟ ووصف الأمر بأنه لم يعد مفهوماً وواضحاً للمواطن.

ورأى عربش أن رفع أجور خدمات الاتصالات يترافق مع ازدياد سوء الخدمات المقدمة بشكل أكبر ودائماً مبرر السورية للاتصالات لرفع التعرفة بهدف تحسين جودة الخدمة لا يتحقق، مؤكداً أن رفع الأسعار والأجور لم يعد مقبولاً، إذ إنه منذ أيام قليلة تم رفع أسعار المشتقات النفطية كما تم رفع تسعيرة جديدة للكهرباء واليوم تم رفع أجور خدمات الاتصالات.

وأكد أن جودة خدمات الاتصالات والانترنت في سورية دائماً أقل جودة من الخدمات والإنترنت في الدول المجاورة وهذا أمر بديهي ومعروف ولا شك فيه، مشيراً إلى أنه في سورية توجد أسوأ جودة لخدمات الاتصالات والانترنت بأغلى الأسعار قياساً على مستوى دخل المواطن.

ولفت إلى أنه عند مقارنة خدمات الاتصالات والإنترنت في سورية مع هذه الخدمات المقدمة في دول الجوار يجب مقارنة دخل المواطن السوري بدخل المواطن في هذه الدول ويجب مقارنة ماذا تشكل فاتورة الهاتف من دخل المواطن السوري ومن دخل المواطن في دول الجوار؟ مؤكداً أن فاتورة الهاتف باتت اليوم تشكل عبئاً على المواطن السوري في ظل ضعف القوة الشرائية.

وفيما يلي عرض لبعض الأسعار الجديدة بالنسبة للهاتف الثابت.

حيث أصبح الأجر الجديد لتركيب الهاتف الثابت العادي أو خدمة ISDN ٢٢٥٠٠ ليرة لمرة واحدة وأجر الاشتراك الشهري للهاتف الثابت يتضمن مكالمات مجانية ١٥٠ مكالمة محلية و٧٥ دقيقة قطرية ٢٣٠٠ ليرة، كما أصبح أجر الدقيقة القطرية من ٩ صباحاً حتى ٥ مساء ٨ ليرات سورية، وأجر الدقيقة القطرية بأوقات التخفيض ويوم الجمعة ٤ ليرات، وأصبح أجر نقل هاتف ثابت أو ISDL ١١٥٠٠ ليرة، وأصبح أجر الاستعلام عن فاتورة ٦ ليرات لمرة واحدة وإبدال الرقم ٣٠٠ ليرة لمرة واحدة كما أصبح أجر إيقاف الخط بناء على طلب المشترك ٤٠٠ ليرة لمرة واحدة زائد ٩٠ ليرة شهرياً.

ووفقاً للقرار الجديد تم رفع أسعار اشتراك الإنترنت adsl اعتباراً من أول آذار سرعة ٠,٥ ميغا ٧٥٠٠ ليرة، وسرعة ١ ميغا ١٠٨٠٠ ليرة، وسرعة ٢ ميغا ١٥٠٠٠، وسرعة ٤ ميغا ٢٥٠٠٠ ليرة، وسرعة ٨ ميغا ٤٢٥٠٠ ليرة، وسرعة ١٦ ميغا ٥٤٠٠٠ ليرة، وسرعة ٢٤ميغا ٧٥٠٠٠ ليرة.

كما تم تحديد أجور تركيب لمرة واحدة بوابة جديدة ونقل بوابة ضمن المركز نفسه والتنازل بـ٢٢٥٠٠ ليرة، وأجور تخفيض السرعة بـ١٥٠٠ ليرة.

هذا وحاولت «الوطن» التواصل مع مدير عام الشركة السورية للاتصالات سيف الدين الحسن لمعرفة مبررات رفع أسعار خدمات الاتصالات لكنه لم يستجب للاتصالات المتكررة.

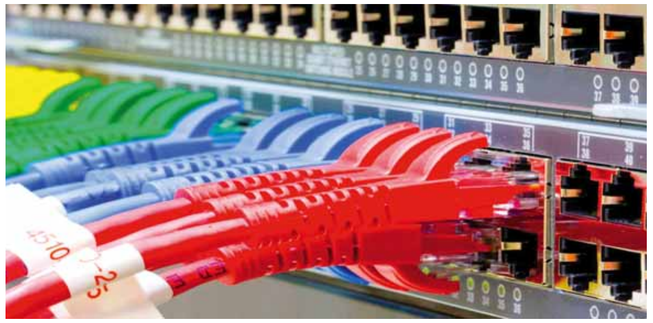

رعت الحفل السنوي لـ«إدارة الموارد البشرية»

الحلبي: سيريتل ملتزمة بالعمل على تأمين المستقبل الأفضل لجيل الشباب ولوطننا الحبيب

الوطن

أكدت شركة سيريتل إيمانها بضرورة تعزيز مهارات الشباب وتأهيلهم لدخول سوق العمل بكل قوة وكفاءة مهنية.

وأوضحت الشركة أنه وانطلاقاً من مسؤوليتها المجتمعية ولكونها تهتم وتلتزم بتعزيز وتأهيل الشباب السوري لدخول سوق العمل بكفاءة مبنية على قاعدة إدارية وعلمية متطورة، وانطلاقاً من العمل الدؤوب الذي ضم العديد من الخبراء والمدربين الذين يقدمون أهم المعلومات المبنية على أسس سليمة وحديثة في مجال إدارة الموارد البشرية للمتدربين، ومن شركائها الإستراتيجية لمؤسسة إدارة الموارد البشرية IHRM تأتي رعايتها الرسمية لحفلها السنوي للمؤسسة، والذي أقيم في نسخته الـ١٧ يوم أمس بحضور جهات رسمية وخاصة من مختلف القطاعات.

وأكدت مديرة إدارة الموارد البشرية في شركة سيريتل سمر الحلبي خلال كلمة لها امتنانها لكل شخص يساهم في تحقيق النجاح ويقدم لجيل الشباب كل الخبرات التي يحتاجونها لتنمية مهاراتهم وصقل كفاءاتهم بالمعلومات المتطورة في مجال إدارة الموارد البشرية الذي أصبح أحد أهم المجالات المطلوبة بسوق العمل.

وقالت الحلبي: إن وجودنا اليوم كشريك إستراتيجي لمؤسسة إدارة الموارد البشرية يدعونا للفخر بانجازات هذه المؤسسة على مدار السنوات الطويلة التي مضت والإيمان بجهودها خلال السنوات القادمة، ولا شك بأن جهودها ستكون نابعة من القلب ومبنية على أسس علمية متطورة وقواعد ستساهم بجعل جيل الشباب يسير على الطريق الصحيح.

وختمت الحلبي كلمتها بالقول إنها تؤكد التزام الشركة بالعمل على تأمين المستقبل الأفضل لجيل الشباب ولوطننا الحبيب سورية.

بدورة أكد رئيس مجلس أمناء مؤسسة الموارد البشرية منير عباس خلال كلمة ألقاها أن أهم إنجازات المؤسسة خلال العام الماضي وأبرزها تجديد الشراكة الإستراتيجية مع الشريك الإستراتيجي شركة سيريتل التي استمرت بدعم المؤسسة ومشاريعها الرائدة إيماناً منها بتأهيل الكوادر البشرية من خلال دعم مؤسستنا، لافتاً إلى العمل على مشروع رفع الوعي حول منع سوء السلوك الجنسي في مكان العمل PSEA بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية الذي يتضمن تدريب منظمات رائدة أهلية وخاصة وقطاع عام في ست محافظات هي حلب واللاذقية وحماة وحمص ودمشق وريف دمشق لتأمين مكان عمل لائق لا تسامح فيه لسوء السلوك الجنسي، وملتقى فرص العمل Job- ٢٠٢٣ Gate وللسنة الثانية على التوالي وبمشاركة أكثر من ٤٢ شركة ومنظمة رائدة من مختلف القطاعات والذي وفر أكثر من ٢٠٠٠ فرصة وظيفية وزاره أكثر من ٢٠٠٠ زائر وباحث عن عمل وأثمر بنهايته عن إطلاق أهم ٣٦ مهارة لدخول سوق العمل بناء على اجتماع أكثر من ٤٨ مدير شركة ومدير موارد بشرية.

وأشار عباس إلى عدد ورشات العمل والتدريبات المجانية المقدمة خلال عام ٢٠٢٣ التي بلغ عددها ٩١ ورشة تدريب وورشة عمل مجانية استفاد منها أكثر من ٢٠٠٠ طالب وباحث عن عمل ومستفيد تم تقديمها بالتعاون مع مدربين مختصين ومديرين ومؤسسات وجمعيات أهلية وجامعات خاصة وعامة، كما استمرت منصة التدريب والتوظيف الافتراضية والمجانية بتقديم خدمات التوظيف المجانية حيث تجاوز عدد الشركات المسجلة ٢٧٤ شركة ومنظمة تستعين بالموقع لإملاء الشواغر التي بلغ عددها ١٧٠٣ فرص عمل وبلغ عدد طلبات التوظيف ما يقارب ١٦٤٢٢ طلباً.

وفي نهاية الحفل قام كل من ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية وممثل شركة سيريتل ورئيس المؤسسة بتقديم شهادات تقدير وشكر للشركاء الإستراتيجيين والداعمين للمؤسسة خلال عام وللمدربين ٢٠٢٣، الذين قدموا وقتهم وجهدهم لتطوير أبناء مجتمعهم.

اتحاد غرف التجارة يبحث مع السفارة الهندية فرص الاستثمار والأعمال التجارية بين سورية والهند

الوطن

بحث اتحاد غرف التجارة السورية مع السفارة الهندية بدمشق آليات تعزيز التعاون التجاري بين البلدين وفرص الاستثمار وسبل تطويره بما يعود بالفائدة على الجانبين.

وأكد الجانبان خلال اجتماعهما أمس ضرورة توسيع قاعدة التبادل التجاري وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وبذل الجهود وتوفير الآليات لتسهيل ذلك، إضافة إلى إمكانية إقامة تعاون مشترك أكبر بين الطرفين ما يحقق المصالح المشتركة.

وأشار رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام إلى أهمية تحسين عملية التبادل التجاري بين البلدين، ولاسيما أن الهند تمتلك إمكانيات وقدرات للتأسيس للعمل المشترك ليكون نواة للمستقبل منوها بعلاقات الصداقة القوية والتاريخية بين البلدين.

واستعرض السفير الهندي بدمشق بإرشاد أحمد أهم القطاعات والمجالات الرئيسية في بلاده التي يمكن استكشاف فرص الاستثمار والأعمال فيها.

وأشار السفير إلى أهمية التعرف على الفرص الموجودة في البلدين وتبادل الزيارات بين رجال الأعمال، وتشجيع إقامة المعارض والمشاريع المشتركة التي تعود بالفائدة على الشعبين الصديقين.